الجمهوريّة التّونسيّة **الحمد لله**

مجلس المنافسة

الجلسة العامّة

القطاع: صفقة عمومية تتعلق باقتناء موارد علمية إلكترونية.

الرّأي عدد 172633

الصّادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 21 ديسمبر 2017

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 172633 بتاريخ 16 مارس 2017 والمتضمّن طلب رأي مجلس المنافسة بخصوص مقبوليّة العرض المالي للنّاشر العالمي "Elsevier" المتعلّق بالإشتراكات بالدوريّات الإلكترونية وقواعد البيانات لفائدة المجموعة العلمية التونسيّة، وبوضعية النّاشر المذكور بالسّوق.

وبعد الإطّلاع على مكتوب من وزير التجارة مرسّم بكتابة المجلس تحت نفس العدد المذكور بتاريخ 17 نوفمبر 2017 للنّظر في الاستشارة الرّاهنة طبقا لأحكام الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وخاصة الفصل 11 فقرة 6 منه.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق

بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصّيغ القانونيّة لجلسة يوم الخميس 21 ديسمبر 2017.

وبعد التأكّد من توفّر النّصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرّر السيّد البشير سفيان صماري في تلاوة تقريره الكتابي.

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

I – تقديم الملف:

تتعلّق الإستشارة الرّاهنة بالنّظر في مقبولية العرض المالي للنّاشر العالمي "Elsevier" المتعلّق بالإشتراكات بالدوريّات الإلكترونية وقواعد البيانات لفائدة المجموعة العلمية التونسيّة، وبوضعيّته بالسّوق. فتبعا لدراسة قام بها المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني حول إقتناء واستغلال الدوريات العلمية بالمكتبات الجامعيّة ومراكز البحث منذ سنة 2001، شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بداية من 2005 في اعتماد الاشتراكات الإلكترونية بالدّوريات وبنوك المعلومات العلمية لفائدة الباحثين التونسيين وذلك عن طريق عقد صفقات بالتفاوض المباشر لاقتناء حقوق استغلال موارد إلكترونية تبرمها الوزارة مع الناشرين العالميين مع مراعاة خصوصية كلّ ناشر من ناحية المحتوى المقدّم وغياب المنافسة بينهم.

وتضبط الحاجيات المتعلّقة بمجال هذه الصفقات من قبل لجنة مكلّفة بالنّظر في الإشتراكات بالموارد الإلكترونية والتي تمّ إحداثها وتحديدها بمقتضى قرار من وزير التّعليم العالي والبحث العلمي.

II – الإطار العام للاستشارة

تتعلّق الإستشارة الرّاهنة بطلب رأي مجلس المنافسة حول مقبوليّة العرض المالي للناشر العالمي "آلسوفيير" "Elsevier" المتعلّق بالإشتراكات بالدوريّات الإلكترونية وقواعد البيانات لفائدة المجموعة العلمية التونسيّة، ووضعيّته بالسّوق.

وتندرج الاستشارة الحاليّة بمجالات العرض الإختياري ضرورة وأنّها لا تتضمّن النّظر في مشاريع نصوص تشريعية أو ترتيبية.

وقد تطلّب التعمّق في فحوى هذه الاستشارة تنظيم جلسة عمل حضرها ممثلين عن مجلس المنافسة من جهة وممثلين عن المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني وعن وزارة التعليم العالي من جهة أخرى، عقدت بمقرّ مجلس المنافسة بتاريخ 23 نوفمبر 2017.

III – الملاحظات:

أوّلا: بخصوص وضعيّة النّاشر العالمي "آلسوفيير" "Elsevier" بالسّوق

- **بخصوص المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني:**

أحدث المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني بمقتضى القانون عدد 59 لسنة 1978 المؤرخ في 29 ديسمبر 1978 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1979 وخاصة الفصل 33 منه، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية خاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

و تتمثل مهمام المركز وفقا لأحكام الأمر عدد 2241 لسنة 1999 المؤرخ في 11 أكتوبر 1999 المتعلّق بتنظيم المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني بالأساس في:

- توفير المعلومات والوثائق العلمية والتقنية إلى جميع الباحثين مهما كانت ميادين أنشطتهم.
- جمع الإنتاج ونتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المتحصل عليها بتونس أو المتعلقة بتونس ومعالجتها وتوزيعها.
- تسهيل الدخول المبسط للرصيد الوثائقي الذي يغطي جزءا هاما من البحث العلمي والتكنولوجي على المستوى العالمي.
- إيواء المكتبة الافتراضية للبحث.
- تطبيق اليقظة التوثيقية.

ولهذا الغرض، فقد تم إنشاء أربعة تطبيقات في شكل قواعد وبنوك معلومات الهدف منها هو:

- تثمين نتائج البحوث والمساهمة في النّهوض بالمنتوج العلمي التونسي حتى يتحقّق ظهوره على الواب.
- القيام بيقظة توثيقية مستمرة على الموارد الوثائقية المتاحة على الواب سواء بصفة مجانية أو بأثمان رمزية.
- توفير المعلومات العلمية العالمية الضرورية لأنشطة الباحثين ووضعها على ذمتهم وذلك بواسطة إبرام عقود للولوج إلى دوريات ذات نصوص كاملة، وكذلك قواعد وبنوك معلومات.

ويضع المركز على ذمة المجموعة العلمية التونسية **موارد إلكترونية** أغلبها ذات نصوص كاملة.

وتتمثل هذه الموارد إجمالا في الاشتراك بحوالي 10000 دورية علمية و10 قواعد معطيات. وتمت هذه الاشتراكات بواسطة عقود ناقشها المركز وأبرمها مع 12 ناشرا، وذلك حسب الطلبات التي تقدمت بها مؤسسات التعليم العالي

والبحث على ضوء تقييم دقيق للأوليات والمسائل الفنية وكذلك العوائق التي تهم الميزانية.

وعلى هامش عقود الاستعمال هذه، فإن الولوج إلى هذه الموارد مخصص لمستعملين مرخص لهم ومصادق عليهم.

ويتم الاعتراف بهؤلاء المستعملين إما بواسطة رموز الولوج (المعرف وكلمة العبور (Login et mot de passe)) أو عنوان الحاسوب (adresse IP) الذي أدلت به المؤسسة التي ينتمون إليها.

ومن بين النّاشرين الذين يتعامل معهم المركز لتوفير الخدمات المذكورة النّاشر العالمي "آلسوفيير" "Elsevier" موضوع إستشارة الحال.

- **بخصوص النّاشر "Elsevier" ووضعيّته بالسّوق:**

تعتبر شركة "Elsevier" التي تأسّست سنة 1880، أحدى أكبر شركات النّشر في العالم، وهي شركة فرعيّة للشركة متعدّدة الجنسيات الهولندية – البريطانية "RELX Group"، الكائن مقرّها الاجتماعي بالعاصمة أمستردام.

وقد مرّت هذه الشّركة بعدّة مراحل تاريخية أهمها:

- سنة 1991: قامت الشركة باقتناء دوريّة "The Lancet" لصاحبها "Robert Maxwell".
- سنة 1992 - 1993: تمت عملية إدماج الشركة إلى مجموعة "Reed" البريطانية لتصبح مجموعة "Reed Elsevier".
- سنة 2005: قامت المجموعة بإقتناء شركة النّشر العلمية الفرنسية "Masson".
- سنة 2015: أصبحت التّسمية التّجارية لـ"Reed Elsevier" بمجموعة "RELX Group".

1. وضعيّة النّاشر "Elsevier" بالسّوق العالمية:

– رقم معاملات المنجز من قبل النّاشر"Elsevier" بالسّوق العالمية للنّشر:

النّاشر	رقم المعاملات مليون أورو (معطيات 2014–2015)
Elsevier	**2540**
Macmillan/Nature + Springer	972
Wiley	941.5
Thomson Reuters	896.5
Wolters Kluwer	816
Informa (Taylor & Francis)	560
American Chemical Society	351

مصدر[1]

– حصص النّاشر"Elsevier" بالسّوق العالمية الجمليّة للنّشر:

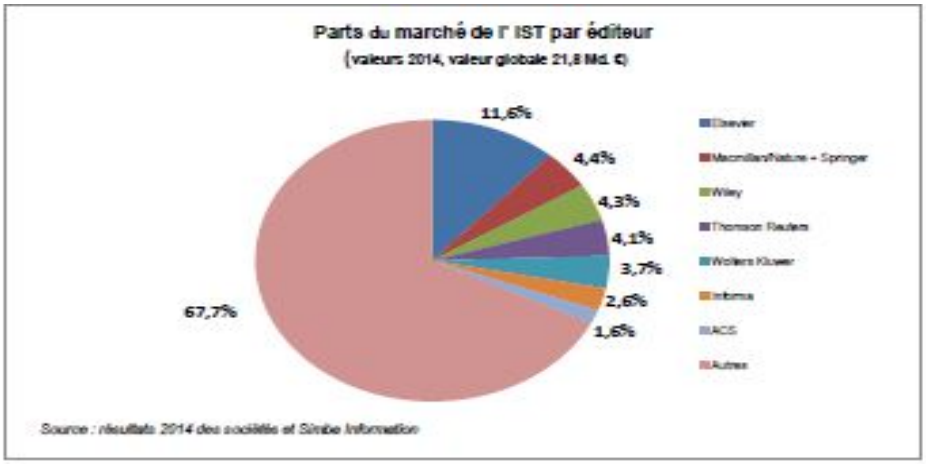

– مكانة النّاشر"Elsevier" من حيث عدد الدوريات الرّاجعة لأكبر 4 ناشرين عالميين:

الناشر	Elsevier	Springer	Wiley Blackwell	Taylor & Francis	الجملة	عدد الدوريات بالسّوق العالمية

[1] - Résultats 2014 des grands éditeurs scientifiques : une croissance satisfaisante, des profits record. Un terrain favorable à de nouvelles concentrations ? Disponible sur le lien suivant : < www.cnrs.fr/dist/z-outils/documents/Distinfo2/Distinf14.pdf >

عدد الدوريات	1934	1612	1199	1025	5770	23277

المصدر[1]

2. بخصوص المحتوى الذي يقدّمه النّاشر"Elsevier" موضوع الاستشارة الرّاهنة:

ينفرد النّاشر "Elsevier"، وفقا **لشهادة إنفراد بالترويج** المظروف نسخة منها بملفّ الإستشارة، بتوفير محتوى علمي حصري.

ويقوم النّاشر "Elsevier" بترويج الموارد العلمية في إطار استغلال حقوق استئثارية (droits exclusifs) ترجع للمؤسسات العلميّة المنتجة لمحتوى هذه الموارد (Les sociétés savantes).

ولا تتوفّر الموارد العلمية التي كانت المجموعة العلمية الجامعية التونسية قد طالبت بها عن طريق المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني إلا لدى النّاشر العالمي "Elsevier".

وتثير هذه النتيجة من زاوية قانون المنافسة والأسعار مسألة مدى قابلية استبدال محتوى علمي بآخر يوفّره ناشر آخر.

حيث يتّضح من أوراق استشارة الحال ومن نتائج جلسة العمل المنعقدة بمجلس المنافسة بتاريخ 23 نوفمبر 2017 والمذكورة أعلاه، أنّ المحتوى الذي يوفّره النّاشر "Elsevier" يختلف جوهريا عن المحتوى الذي يوفّره أي ناشر غيره حتى وإن كانا ينتميان لنفس الفرع العلمي وذلك لخاصيّة كلّ محتوى ولتعلّق كل محتوى بحقوق استئثارية حصرية ترجع للمؤسسة العلمية المالكة له.

ويستخلص من خلال **عدم قابلية استبدال المحتوى** الذي يوفرّه الناشرين العالميين استقلالية كل محتوى عن الآخر، ممّا يجعل من المحتوى الذي يوفّره النّاشر

[1] - نفس المصدر السّابق.

"Elsevier" سوقا مستقلّة بذاتها عن كلّ محتوى يوفره أي ناشر آخر، الشيء الذي يؤول إلى **استنتاج غياب المنافسة بين النّاشرين.**

- **بخصوص طلب رأي المجلس حول مقبوليّة العرض المالي للنّاشر "Elsevier":**

1. جاء بمظروفات ملفّ الاستشارة الرّاهنة أنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتعاقد مع النّاشر "Elsevier" منذ سنة 2005 حيث شملت العقود السّابقة النّفاذ إلى مجموعة دوريات علمية "Freedom Collection" وعددها 1800 عنوان من ضمن منصّة "ScienceDirect" وإلى قاعدة البيانات البيبليوغرافية والبيبليومترية "Scopus".

ويقوم المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني بهذا الخصوص بتجميع الاشتراكات للدوريات العلمية الخاصّة بالنّاشر المذكور ضمن عقد واحد ممّا يساهم في تخفيض الأسعار بصفة معتبرة.

بيد أنّه خلال السّنة الماليّة 2017 تمّ تقليص الميزانية المخصّصة للاشتراكات بالموارد الالكترونية والمقدرة بـ11.7 مليون دينار واعتماد على القيمة المضافة بنسبة 18 %. ونظرا إلى أنّ هذه الاعتمادات لا تمكّن من تجديد التّعاقد مع النّاشر لنفس المحتوى اضطرّ المركز الوطني الجامعي للتّوثيق العلمي والتقني إلى التقليص في محتوى الاشتراك.

وبعد التّفاوض مع النّاشر وبعد صدور رأي لجنة اقتناء الموارد الالكترونية تقرّر أن يشمل العقد بعنوان 2017 قاعدة البيانات البيبليوغرافية والبيبليومترية "Scopus" ومجموعتي "Cell Press" و"Lancet" مع النّفاذ لمجموعة 834 عنوان مذكورة بقائمة "Freedom Collection" التي تمّ ضبطها منذ سنة 2006 بناء على كميّة الاستغلال.

وأفضى التّفاوض المباشر مع النّاشر إلى تقديم هذا الأخير لعرض مالي يتمثل في النّفاذ من غرّة فيفري 2017 إلى 31 ديسمبر 2017 لمحتوى كامل سنة 2017 بالنّسبة قاعدة البيانات "Scopus" ومجموعتي "Cell Press" و"Lancet" مع النّفاذ لمجموعة 834 عنوانا الأكثر استغلالا بالنّسبة للسّنوات التي تمّ الاشتراك خلالها بمنصّة "ScienceDirect".

وقدّر هذا العرض المالي بـ1.032.475.7 أي ما يعادل 2.789.955.8 دينار تونسي باعتبار الأداء على القيمة المضافة وباعتبار سعر الصرف للبنك المركزي التونسي بتاريخ 24 جانفي 2017.

2. حول مدى وجاهة نظر مجلس المنافسة في مقبولية العروض المالية:

جرى عمل مجلس المنافسة على أن يتمّ النّظر في العروض المالية في مادّة الصّفقات العمومية في إطار القضايا والدعاوى التي ترفع لديه بخصوص ارتكاب ممارسات مخلّة بالمنافسة بناء وجود أسعار مفرطة الإنخفاض ناتجة عن تواطؤ بين المشتركين بالصّفقة وذلك طبقا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وفي هذا الصّدد استقرّ رأي مجلس المنافسة على أنّ سوق الصفقات العمومية يمكن أن تشكّل أرضية ملائمة لبعض الممارسات المخلّة بالمنافسة، وقد تتّخذ تلك الممارسات أشكالا متنوعة كالإتفاقات الرّامية إلى تقاسم الأسواق أو الإفراط في استغلال وضعيّة هيمنة، كما تستعمل في هذا الإطار أساليب عديدة من بينها خاصّة عروض التغطية أو عروض المجاملة **أو تقديم أسعار شديدة الانخفاض** توحي بإعادة البيع بالخسارة[1].

[1] - رأي عدد 92273 الصّادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 23 جويلية 2009.

ولا يمكن مبدئيا لمجلس المنافسة الخوض في تقييم العروض المالية إلا من هذه الزّاوية.

كما جاء بالفصل 65 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلّق بتنظيم الصفقات العموميّة[1]، أنّه "**إذا تبين وجود عرض مفرط الانخفاض، يقترح المشتري العمومي إقصاؤه وذلك بعد طلب الإيضاحات الضرورية بطريقة كتابية وبعد التثبت من التبريرات المقدمة.**

يتولى المشتري العمومي إعلام الوزير المكلف بالتجارة بالعروض المالية غير المقبولة من أجل الأسعار المفرطة الانخفاض المخلة بنزاهة المنافسة، وفي هذه الحالة يمكن للوزير المكلف بالتجارة رفع دعوى لدى مجلس المنافسة ضد أصحاب هذه العروض وفقا لأحكام القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار."

ووفقا لمظروفات ملفّ الاستشارة الرّاهنة فإنّ المشتري العمومي يعتزم إبرام صفقة بطريقة التّفاوض المباشر، وقد أفرز هذا التّفاوض تقديم النّاشر "آلسوفيير "Elsevier" لعرض مالي وحيد كما سلف بيانه.

وتهدف الاستشارة الحالية إلى النّظر في مقبولية هذا العرض ومدى تناسبه مع الإعتمادات المرصودة لفائدة المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني والمقدرة بـ11.7 مليون دينار سنة 2017.

كما جاء بأوراق ملفّ الاستشارة الرّاهنة أنّ السّعر الفردي للمقالة المقتناة إلكترونيا خارج إطار الصفقة يقدر بـ40 دولار في حين لا يتجاوز سعر 2.6 دولار في إطار الصفقة المزمع عقدها.

[1] - الرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية عدد 22 المؤرخ في 18 مارس 2014، صفحة 629.

ومن الواضح أنّ لتجميع الاشتراكات في إطار صفقة بالتفاوض المباشر مع النّاشر "Elsevier"، كمصدر حصري لجملة الموارد العلمية والخدمات التي سيسديها، فائدة إيجابية للمجموعة العلمية التونسية.

وحيث ثبت من مظروفات ملفّ الاستشارة الواردة تباعا لجلسة العمل المنعقدة بتاريخ 23 نوفمبر 2017 المذكورة أعلاه، أنّ اللّجنة الوزارية لمراقبة الصفقات قد **أبدت موافقتها منذ 28 مارس 2017** على تأكيدات المشتري العمومي بخصوص مقبولية الأسعار المعروضة من قبل النّاشر المذكور.

وحيث وبصّرف النّظر عمّا ذكر فإنّ النّظر في مدى مقبولية الأسعار المعروضة مقارنة بالإعتمادات التي رصدتها الدولة لفائدة المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني يخرج عن ولاية مجلس المنافسة لرجوع اختصاص النّظر فيه إلى الهياكل الرقابية والنزاعيّة التي حدّدتها مختلف النّصوص القانونية ذات الصّلة بمادّة إبرام الصفقات العمومية.

وصدر هذا الرّأي عن الجّلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 21 ديسمبر 2017 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السيّدات والسّادة محمّد العيادي وعمر التونكتي ورجاء الشوّاشي وريم بوزيان والخموسي بوعبيدي وسالم بالسعود وخالد السلامي وبحضور المقرّر العام السيّد محمّد شيخ روحه وكاتب الجلسة السيّد نبيل السماتي.

الرئيس

رضا بن محمود